



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The Impact of Dividend Policy and Selected Firm Characteristics on
Earnings Quality: An Analytical Study on a Sample of Industrial
Companies Listed on the Iraq Stock Exchange from the Period 2007-2023**

Sipan Haji Mahmud^{*A}, Nasreen Mohamed Tahir Saadi^B

^A Technical College of Administration Duhok/Duhok Polytechnic University

^B College of Administration and Economics/Duhok University

Keywords:

Dividend Policy, Firm Characteristics,
Earnings Quality.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 23 Aug. 2025
Received in revised form 01 Sep. 2025
Accepted 02 Sep. 2025
Available online 30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Sipan Haji Mahmud

Technical College of Administration
Duhok/Duhok Polytechnic University



Abstract: This study aimed to test the impact of dividend policy and certain firm characteristics on earnings quality, by applying the analysis to (13) Iraqi industrial companies listed on the Iraq Stock Exchange during the period (2007–2023). The study relied on the published financial data of the sample companies, where dividend policy was measured based on actual cash dividends, while firm size was measured through total assets, and financial leverage was measured by the ratio of total liabilities to total equity. Profitability, on the other hand, was measured by the ratio of net profit after tax to total assets. Earnings quality was measured based on discretionary accruals used in the Modified Jones Model. The study relied on a set of statistical methods, including simple and multiple linear regression models and panel data analysis according to the fixed effects model, in addition to the Pedroni cointegration test to determine the nature of the long-term relationship between the study variables. The results of the study showed the limited impact of dividend policy and firm characteristics on earnings quality in the short term, with an inverse effect of firm size emerging, while the results revealed the existence of a long-term relationship between the study variables. The study concluded by emphasizing the importance of adopting balanced dividend and investment policies that contribute to enhancing earnings sustainability and strengthening investors' confidence. It also recommended the necessity for Iraqi industrial companies to adopt clear and transparent dividend distribution policies in a way that achieves a balance between the requirements of investment expansion and cash distribution, while taking into account the nature of each company's characteristics.

أثر سياسة توزيع الأرباح وبعض خصائص الشركة في جودة الأرباح: دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2007-2023)

نسرين محمد طاهر سعي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك

سيبان حاجي محمود
كلية التقنية الادارية دهوك
جامعة دهوك التقنية

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر سياسة توزيع الأرباح وبعض خصائص الشركات في جودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على (13) شركة صناعية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (2007-2023). واعتمدت الدراسة على البيانات المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة، إذ تم قياس سياسة توزيع الأرباح بالاعتماد على التوزيعات النقدية الفعلية، بينما جرى قياس حجم الشركة من خلال إجمالي الموجودات، وقياس الرافعة المالية بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية، في حين تم قياس الربحية بنسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات. أما جودة الأرباح فقد تم قياسها بالاعتماد على المستحقات الاختيارية المستخدمة في نموذج جونز المعدل. واستندت الدراسة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية، تضمنت نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وفق نموذج التأثيرات الثابتة، فضلاً عن اختبار التكامل المشترك (Pedroni) لبيان طبيعة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة محدودية تأثير سياسة توزيع الأرباح وخصائص الشركات في جودة الأرباح خلال الأجل القصير، مع بروز تأثير عكسي لحجم الشركة، في حين كشفت النتائج عن وجود ترابط طويل الأجل بين متغيرات الدراسة. وانتهت الدراسة إلى التأكيد على أهمية تبني سياسات توزيعية واستثمارية متوازنة تسهم في تعزيز استدامة الأرباح وترسيخ ثقة المستثمرين، كما أوصت بضرورة اعتماد الشركات الصناعية العراقية سياسات واضحة وشفافة لتوزيع الأرباح، بما يحقق التوازن بين متطلبات التوسع الاستثماري والتوزيع النقدي، مع مراعاة طبيعة خصائص كل شركة.

الكلمات المفتاحية: سياسة توزيع الأرباح، خصائص الشركة، جودة الأرباح.

المقدمة

تعد سياسة توزيع الأرباح من أهم سياسات الوظيفة المالية في الشركات، لما لها من علاقة مباشرة بالمساهمين وانعكاساتها على سعر الأسهم في السوق المالية، ولا تزال تخضع للكثير من الجدل في مجال الإدارة المالية والاستثمارات. تتعلق هذه السياسة بكيفية تقسيم صافي دخل الشركة بين أرباح موزعة وأرباح محتجزة، وفق أهداف الشركة لتعزيز ثروة المساهمين، وتخضع لسياسات مالية محددة تضمن التوازن بين مصالح الشركة والمساهمين، وأصبح موضوع جودة الأرباح محل اهتمام المستثمرين والمديرين والباحثين بعد الفضائح المحاسبية العالمية مثل Enron وWorldCom، الأمر الذي أدى إلى تعزيز القوانين الرقابية مثل Sarbanes-Oxley Act 2002 لتعزيز الشفافية والرقابة الداخلية. وتعكس جودة الأرباح قدرة الشركة على توليد أرباح حقيقية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، بينما تقل جودة الأرباح عند وجود ممارسات إدارة أرباح تهدف لمصالح

شخصية، وتبرز هنا أهمية توزيعات الأرباح كمؤشر على نزاهة الأرباح وشفافية الإدارة، تلعب خصائص الشركة مثل الحجم، الربحية، والرافعة المالية دوراً في تحديد جودة الأرباح، إذ يمكن أن تعزز أو تحد من قدرة الشركة على تحقيق أرباح ذات جودة عالية. وتسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أثر كل من سياسة توزيع الأرباح وبعض خصائص الشركة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1. مشكلة البحث: نتيجة للتطورات التي طرأت على بيئة الأعمال دعت الشركات الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق جودة أرباح، إذ تعد ظاهرة التلاعب بجودة الأرباح الشركات إحدى المشكلات التي تواجه المحللين والمستثمرين في أسواق الأسهم، من حيث أنها تعمل على تطوير أساليب وتقديرات المحاسبة في حجم الربح المعلن حسب استراتيجيات الإدارة، أو للتقرير عن مستوى معين من الربح بعده المقياس التقليدي لأداء الإدارة، وذلك إما لتضليل المساهمين أو للتأثير في نتائج تعاقدية، إن الدافع من تعديل أداء الشركة من خلال التلاعب في الأرباح ينشأ من تضارب المصالح بين إدارة الشركة والجهات الخارجية، وذلك لمرونة أساليب المحاسبية، والتي تمكن الإدارة من أن تستغل حرية التصرف في إعداد التقارير المالية لتضخيم الأرباح، ومن ثم استخدام هذا التضخيم لصالحها ولكن هناك عوامل تعيق أمام الإدارة لتضخيم هذه الأرباح بشكل مبالغ فيها لأن الشركات لازم تعطي انطباع إيجابي عن عمله للمستثمرين لكسب ثقتهم وذلك من خلال القيام بتوزيعات الأرباح على المساهمين وبنقل إشارات دقيقة عن المركز المالي للشركة وهذا من المحتمل أن ينعكس على قرارات المستثمرين والمساهمين وذوي المصالح عند تقدير أداء الشركة، ومن ثم فإن الغرض من هذه الدراسة هو دراسة أثر كل من سياسة توزيع الأرباح وبعض خصائص الشركة في جودة الأرباح. وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

أ. هل يوجد تأثير لسياسة توزيع الأرباح على جودة الأرباح التي تحققها الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

ب. ما هو تأثير خصائص الشركة، مثل حجمها وربحيتهما الرافعة المالية، على جودة الأرباح؟

1-2. أهمية البحث: تنطوي أهمية البحث في ضوء الانعكاسات النظرية وتطبيقية على متغيرات هذه البحث وكما يلي:

1-2-1. الجانب النظري: يمكن توضيح أهمية البحث في جانبها النظري فيما يأتي:

أ. تساهم البحث في تقديم فهم متعمق لسياسة توزيع الأرباح، وتوضيح أهم أنواعها والنظريات التي تفسرها. هذا يساعد في تعزيز المعرفة الأكاديمية والمهنية حول هذا الموضوع المهم.

ب. تساعد البحث في كشف العوامل المختلفة التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح في الشركات الصناعية العراقية. هذا يضيف إلى الفهم النظري لكيفية اتخاذ قرارات توزيع الأرباح في سياق السوق العراقي.

ج. تركز البحث على تقديم رؤية واضحة حول كيفية تأثير سياسة توزيع الأرباح وخصائص الشركة على جودة الأرباح، هذا يساهم في تطوير الأدبيات النظرية المتعلقة بسياسات توزيع الأرباح وربطها بجودة الأرباح.

د. تساهم البحث في تقديم أدوات ومنهجيات تحليلية يمكن استخدامها في الدراسات المستقبلية لتقييم سياسة توزيع الأرباح وربطها بجودة الأرباح.

2-2-1. الجانب الميداني: يمكن توضيح أهمية البحث الحالي في جانبها الميداني بالنقاط الآتية:

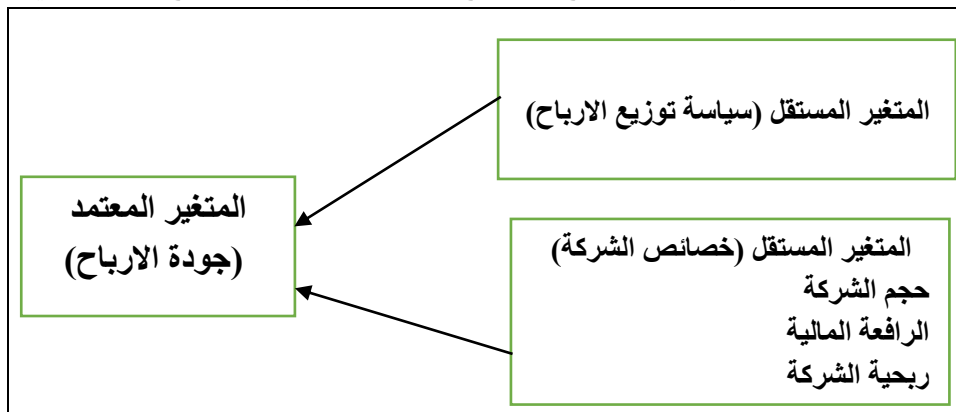
- أ. تساعد نتائج البحث في توجيه الشركات الصناعية العراقية في سوق الأوراق المالية نحو تحسين سياسات توزيع الأرباح هذا يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية واستدامة.
- ب. تحسين ممارسات توزيع الأرباح من خلال اكتشاف العوامل المؤثرة على قرارات توزيع الأرباح وتحليل مدى تماثل السياسات بين الشركات، يمكن للشركات إعادة تقييم ممارساتها الحالية واعتماد سياسات توزيع أرباح أكثر فعالية تتوافق مع خصائصها المالية.
- ج. توفر البحث قيمة للمستثمرين العراقيين، مما يساعدهم في فهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح، ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً وإدارة مخاطرهم بشكل أفضل.
- د. تعزيز الشفافية والجودة المالية من خلال قياس وتقييم جودة الأرباح باستخدام مؤشرات مالية محددة، يمكن للشركات تعزيز الشفافية في تقاريرها المالية وتحسين جاذبيتها للمستثمرين من خلال عرض جودة أرباحها بشكل موثوق ودقيق.

3-1. أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى فهم وقياس وتحليل كل من سياسة توزيع الأرباح

- وبعض خصائص الشركة في جودة الأرباح لدى شركات الصناعة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، كما يسعى من خلال هذا البحث بلوغ جملة من الأهداف أهمها ما يأتي:
- أ. التعرف على سياسة توزيع الأرباح وأهم أنواعها والنظريات المفسرة عنها.
 - ب. دراسة مدى تماثل سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

- ج. اكتشاف العوامل التي تؤثر على قرار توزيع الأرباح في الشركات الصناعية العراقية.
- د. دراسة وتحليل ماهية بعض خصائص الشركات وتحديد أثرها على جودة الأرباح بالقوائم المالية.
- هـ. توضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته ومقاييسه.

4-1. نموذج البحث: جرى صياغة النموذج الافتراضي للبحث على وفق ما جاء من مسح للنتائج الفكرية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث. وبعد مراجعة للبحوث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، جرى تطوير النموذج الافتراضي؛ ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة متمثلة بإشكالية الدراسة ومنطقاتها الفلسفية، والعملية التي نصت على أثر كل من سياسة توزيع الأرباح وبعض خصائص الشركة في جودة الأرباح ويوضح الشكل رقم (1) النموذج الافتراضي للبحث.



شكل (1): نموذج الافتراضي للبحث

المصدر: من إعداد الباحثان.

- 5-1. فرضيات البحث:** استكمالاً لمتطلبات البحث، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات المنبثقة من الانموذج الافتراضي للبحث، وهي كما يأتي:
1. الفرضية الرئيسة الأولى: توجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين سياسة توزيع الأرباح وجودة الأرباح.
 2. الفرضية الرئيسة الثانية: توجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين بعض خصائص الشركات وجودة الأرباح. وتنبتق منها فرضيات فرعية الآتية:
 - الفرضية فرعية الأولى: توجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين حجم الشركة وجودة الأرباح.
 - الفرضية فرعية الثانية: توجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين الرافعة المالية للشركة وجودة الأرباح.
 - الفرضية فرعية الثالثة: توجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين ربحية للشركة وجودة الأرباح.
- 6-1. مجتمع البحث وعينته:** تمثلت عينة البحث بعدد من الشركات الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (13) شركة والتي تمثل (54%) من مجتمع الشركات الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار هذه الشركات للأسباب الآتية:
- أ. توافر البيانات الخاصة بها، والتي تتصل بإمكانية حساب المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وللمدة (2007) ولغاية (2023).
 - ب. كونها من أوائل الشركات الصناعية التي أسست في العراق، أي أقدمها.
 - ج. من أوائل الشركات التي أدرجت في السوق.
- ويمكن إعطاء وصف بسيط لتلك الشركات، وكما موضح في الجدول رقم (1).

جدول (1): الشركات عينة البحث

تسلسل	اسم الشركة	رمز الشركة	نوع الشركة	تاريخ الشركة	رأس المال التأسيسي
1	الصناعات الكيماوية العصرية	IMCI	مساهمة خاصة	19-6-1946	149,500
2	الصناعات الخفيفة والتعدينية	ITLI	مساهمة مختلطة	1959	500,000
3	الهلال الصناعية	IHLI	مساهمة مختلطة	18-3-1962	80,000
4	بغداد لصناعة مواد التغليف	IBPM	مساهمة خاصة	27-5-1962	250,000
5	الوطنية لصناعات الكيماوية والبلاستيكية	INCP	مساهمة مختلطة	23-10-1962	150,000
6	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات	IMIB	مساهمة مختلطة	28-9-1964	250,000,000
7	الصناعات الالكترونية	IELI	مساهمة مختلطة	28-7-1973	1,000,000

تسلسل	اسم الشركة	رمز الشركة	نوع الشركة	تاريخ الشركة	رأس المال التأسيسي
8	صناعة المواد الانشائية حديثة	IMCM	مساهمة مختلطة	7/6/1976	1,500,000
9	العراقية لصناعة وتجارة الكارتون ومستلزماتها	IICM	مساهمة مختلطة	1/3/1978	2,500,000
10	العراقية للأعمال الهندسية	IIEW	مساهمة مختلطة	1/10/1985	8,000,000
11	الوطنية لصناعة الاثاث المنزلية	IHFI	مساهمة مختلطة	5/6/1986	10,000,000
12	العراقية لتصنيع وتسويق التمور	IIDP	مساهمة مختلطة	29-1-1989	50,000,000
13	بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	مساهمة خاصه	18-7-1989	70,000,000

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع سوق العراق للاوراق المالية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

2-1. مفهوم سياسة توزيع الأرباح: يعد سياسة توزيع الأرباح أحد أهم القرارات المالية في شركات الأعمال والمتمثلة بقرار الاستثمار Investment وقرار التمويل Financing نظرا لدوره المهم في تطوير وتوسيع الاعمال من جهة وعلاقته المباشرة بالمساهمين وأنعكاساته على سعر السهم في السوق المالية ومن ثم على قيمة الشركة وجودة الأرباح من جهة أخرى، وتعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها تلك النسبة من التدفقات النقدية أو العينية التي يحصل عليها حاملي الأسهم كمردود لاستثمارهم في الشركة التي يملكون أسهمها والتي تكون بمثابة دخلا جاريا ينفقوها على احتياجاتهم من سلع أو خدمات (زرفون، 2010: 85)، ويرى (Rochmah & Ardianto, 2020: 16) بأنه قرار تحديد مقدار الإيرادات التي سيتم توزيعها على المساهمين والجزء الذي سيتم الاحتفاظ به الأرباح المحتجزة للشركة، كما يرى (شمس الدين، 2022: 8) بأنها اتخاذ القرارات لتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في الشركة وأفضل سياسات التوزيع هي تلك التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية وبالتالي تعظيم سعر السهم،

وبناء على ما سبق يمكن تحديد التعريف الإجرائي لسياسة توزيع الأرباح بأنها القرار التي تتخذها إدارة الشركة لتوزيع الأرباح النقدية أو غير النقدية على المساهمين والعاملين، مع مراعاة التوازن بين التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي لتعظيم قيمة السهم والارتفاع في جودة الأرباح.

2-2. أهمية سياسة توزيع الأرباح: إن سياسة توزيع الأرباح التي تنتهجها الشركة لها تأثيرات مختلفة على جميع الأطراف ذات العلاقة سواء كانوا مقرضين ومستثمرين ومديرين (السويطي، 2015: 34)، (Marekefu and Ouma, 2012)، (حسين، 2008: 211)، (دادن وبديدة، 2012)، وهناك الكثير من الأسباب التي تفسر أهمية سياسة توزيع الأرباح نلخصها فيما يأتي:

1. بالنسبة للمديرين:

- أ. المديرون المرتبط تعويضهم بأرباح الشركة يفضلون توزيعات منخفضة لتكبير الموجودات المسيطر عليها ومنح مرونة أكبر في الاستثمار وتقليل الحاجة للتمويل الخارجي.
- ب. سياسة توزيع الأرباح تؤثر على هيكل رأس المال، فالأرباح المحتجزة تمويل العمليات والاستثمارات، بينما التوزيع يزيد الاعتماد على التمويل الخارجي، ومن ثم هناك تناقض بين الرغبة في التوسع وتوزيع الأرباح.
- ج. قرار توزيع الأرباح يؤثر على قيمة الشركة والخطط الاستثمارية والتمويلية، ويتصل بنظرية الإشارة والمحتوى الإعلامي للتوزيعات.

2. بالنسبة للمستثمرين:

- أ. توزيعات الأرباح وسيلة تواصل بين الشركة والمستثمرين، تعكس قوة المركز المالي وتقليل مشاكل الوكالة وعدم التماثل في المعلومات، وتمكن المستثمرين من تقييم سعر السهم وقيمه السوقية.
- ب. توزيعات الأرباح تعكس الصحة المالية للشركة.
- ج. توزيعات الأرباح تزيد ثقة المستثمرين وتشجعهم على الاحتفاظ بالأسهم وشراء المزيد عند زيادات رأس المال.

3. بالنسبة للمقرضين: بينما يفضل المساهمين توزيعات أرباح كبيرة إلا أن المقرضين يفضلون تقييد هذه التوزيعات لزيادة الضمان لقرضهم، لأن توزيع الأرباح هي بمثابة تحويل بعض الموجودات من تصرف الشركة إلى تصرف وملكية المساهمين الشخصية، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى أمان الضمانات للمقرضين.

4. بالنسبة لجميع أصحاب المصالح: لتوزيعات الأرباح قدرة تفسيرية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وبناء عليه وضع الباحثون ثلاثة سيناريوهات تظهر أبعاد أهمية العلاقة بين توزيعات الأرباح والأرباح المستقبلية على مدى الطويل، ففي فترات تكون العلاقة ايجابية وفي فترات أخرى تكون سلبية وهذه سيناريوهات هي كما يأتي:

- أ. زيادة توزيعات الأرباح تقلل النقدية المتاحة للاستثمار، ما قد يضعف الأرباح المستقبلية، مما يدعم العلاقة السلبية بين التوزيعات والأرباح المستقبلية.
- ب. ارتفاع التوزيعات قد يكون لإرضاء المستثمرين عند توقع انخفاض الأرباح أو استمرار الخسائر، مما يدعم فرضية انخفاض الأرباح المستقبلية بعد التوزيعات العالية.
- ج. التوزيعات العالية قد تعكس أداءً جيداً سابقاً وقد يستمر مستقبلاً، مما يدعم العلاقة الإيجابية بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية.

- 2-3. نظريات سياسة توزيع الأرباح: تناول العديد من الباحثين عن النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح إذ يقوم جوهر هذه النظريات على تفضيلات المستثمر للتوزيعات الحالية لقاء المستقبلية التي تطرق إليها (موديلاني وميلر، 1961) الذي يعد أول من ناقش هذا الموضوع، وسيتم تناول تلك النظريات حسب تسلسلها الزمني وكالاتي:

1. نظرية عدم ملائمة التوزيعات: هذه النظرية يفسر أن المساهمين يعتقدون أن قيمة الشركة يتحدد فقط بالقوة الإيرادية لها ومخاطر الأعمال بمعنى أن قيمة الشركة يعتمد فقط على الدخل الناتج من موجوداتها وليس من كيفية تقسيم الربح بين توزيعات وأرباح محتجزة ووفقاً لهذه النظرية فإن المساهم ينشأ سياسة التوزيعات الخاصة به بنفسه على سبيل المثال إذا لم توزع الشركة أرباح فإن المساهم

الذي بحاجة إلى 5% توزيعات يبيع 5% من أسهمه وعلى العكس من ذلك فإذا وزعت الشركة أكثر مما يريد المساهم يستطيع أن يشتري بهذه النقدية الموزعة أسهم إضافية من أسهم تلك الشركة وفي تطوير هذه النظرية فإن كلا من مودكلياني وميلر وضعوا افتراضات عدة (زرغون، 2010: 86)، والواضح من خلال الواقع العملي يتضح أن هذه النظرية تستند إلى افتراضات غير منطقية ولا أساس لها في أرض الواقع ومن الأسس والافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية ما يأتي (الكحلوت، 2014: 31-32):

- أ. عدم وجود ضرائب على دخل الشركة أو ضرائب شخصية على الدخل الخاص بحملة الأسهم.
 - ب. عدم وجود أثر للرافعة المالية على تكلفة رأس المال.
 - ج. عدم وجود نفقات على عمليات المتاجرة والتداول بالأسهم (مثل عمولات الوسطاء).
 - د. يمكن لكل من المديرين ومتعاملين بالأسهم الحصول على المعلومات نفسها حول مستقبل الشركة.
 - هـ. عدم وجود أي أثر لتجزئة الربح بين الاحتجاز وبين التوزيع في كلفة التمويل.
 - و. إن سياسة تخطيط الإنفاق الرأسمالي للشركة مستقلة عن دفعات التوزيعات.
- يتضح مما سبق وفقاً لهذه النظرية أن سياسة توزيع الأرباح ليست هي المؤثرة على ثروة المساهمين وإنما مدى كفاءة الإدارة في اختيار الاستثمارات المربحة والمثلى.
2. **نظرية عصفور في اليد:** يعتقد كل من فوردن ولينتر (1962) أصحاب نظرية عصفور في اليد أن مخاطر السهم تنخفض مع زيادة التوزيعات وأن عائد التوزيعات مؤكد بينما العائد على شكل عائد رأسمالي للسهم به مخاطر بمعنى آخر (عصفور في اليد ذو قيمة أعلى من اثنين على الشجرة) وبما أن المساهمين يفضلون التوزيعات فهم يقبلون بعائد أقل على حقوق الملكية و تكلفة الوكالة تقود إلى النتيجة نفسها وذلك لأن التوزيعات العالية ستزيد الحاجة من التمويل الخارجي أكثر من الشركات ذات التوزيعات القليلة ومن ثم يكون لدى المديرين نقدية أقل ولا ينشغلون بممارسات مهددة للنقدية ومن ثم فإن التوزيعات العالية تقلل من تكلفة الوكالة ومن ثم مخاطر أقل ويطلبون معدل عائد على حقوق الملكية أقل (الكحلوت، 2014: 32)، ولا يتفق كل من فوردن ولينتر مع موديلاني وميلر في تحليلهما لأثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للأسهم إذ يعتقدان أن سياسة توزيع الأرباح أثر على القيمة السوقية للأسهم (عدمان، 2017: 123)، إن نظرية عصفور في اليد تخفف بعض الافتراضات التي تقوم عليها نظرية عدم ملائمة التوزيعات فهي تفترض أن الأسواق غير كاملة وإن هناك ضرائب وهناك تكاليف معاملات وهناك عدم تناسق في المعلومات وفي ظل هذه الافتراضات فإن سياسة توزيع الأرباح قد تؤثر على قيمة الشركة فالمساهمون يفضلون توزيع الأرباح على مكاسب رأس المال ومن ثم فإن الشركة التي تدفع أرباحاً قد تجتذب تقييماً أعلى للمساهمين (Sharawi, 2023: 94).

3. **نظرية التفضيل الضريبي:** تقضى هذه النظرية بوجود تأثيراً سلبياً لسياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للسهم حيث تفترض تفضيل الأرباح الرأسمالية على توزيعات الأرباح الفورية للحصول على المزايا الضريبية التي تتمثل في انخفاض الضرائب على الأرباح الرأسمالية إذ إن معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية أقل من معدل الضريبة على توزيعات الأرباح ومن ثم تؤيد هذه النظرية انخفاض قيمة توزيعات الأرباح الفورية التي تؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال وانعكاس ذلك على ارتفاع القيمة السوقية للسهم (السيد، 2017: 7).

4. **نظرية الإشارة:** طبقاً لنظرية الإشارة يتم استخدام توزيعات الأرباح لإعطاء إشارة للمساهمين حول أداء الشركة إذ تعد توزيعات الأرباح المترابطة أو المستمرة بمثابة إشارة إلى أن الشركة ستحقق أداء جيداً في المستقبل ونظراً لوجود فجوة في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين فقد لا تمثل أسعار الأسهم القيمة الحقيقية للشركات لذلك تحمل توزيعات الأرباح بعض المعلومات الضمنية حول توقعات الشركات حيث تميل الشركات إلى دفع توزيعات أرباح مرتفعة عندما تعتقد الإدارة أن بإمكانها الاستمرار في البقاء في تلك المستويات مما يشير بدوره إلى الشركة تتمتع بإمكانية نمو مستدام على مدى الطويل (عفيفي وآخرون، 2023: 325).

5. **نظرية الوكالة:** ظهرت هذه النظرية بعد أن اتسعت حجم الشركات وفصل الملكية عن الإدارة فالوكالة عبارة عن عقد بين المالكين والمديرين يقوم الأول بتفويض الثاني بالقيام بإدارة الشركة بالشكل الذي يخدم مصالحهم وتظهر مشكلة الوكالة عندما تتعارض مصالح هذين الطرفين إذ يتوقع المالكين احتجاز أرباح عالية يؤدي لتوجيهها إلى مجالات تخدم مصالح الإدارة والدخول في مشاريع لا ترفع من القيمة السوقية للشركة في حين أن توزيعات الأرباح العالية تنعكس إيجابياً على الشركة من خلال تقليل الأموال المتوفرة تحت تحكم الإدارة، (عيسى، 2017: 87) إذ تدرس نظرية الوكالة العلاقة بين المساهمين والإدارة في سياق الشركات ذات التركيز العالي للملكية وتشير نظرية الوكالة إلى أن المساهمين المسيطرين غالباً ما يستخدمون سلطتهم لبدء أنشطة تهدف إلى الحصول على ربح خاص للتأثير سلباً في ثروة مساهمي الأقلية أن نظرية الوكالة في هذا الإطار تبحث في مسألة أن المديرين يستثمرون في النشاط السياسي الذي في مصلحة منافعهم الشخصية على حساب المساهمين وتشمل هذه المنافع على زيادة التعويض بدون الاهتمام برفع مستوى الأداء وتبادل الامتيازات وتحسين سمعة المدير وزيادة رأس المال الاجتماعي الشخصي وتشير بعض الدراسات على أن نظرية الوكالة ليست مجرد عقد بين الوكيل والأصيل وإنما وجدت لحل المشكلات بين الوكيل والأصيل منها تقاسم المخاطر والتنظيم وتقديم المعلومات (كمال، 2023: 68)، وينتشر هذا المفهوم في الدول التي يكون فيها مستوى الرقابة على الإدارة ضعيف إذ أثبتت الدراسات ومنها أن إدارة الشركة لا تعتمد احتجاز الأرباح للاستفادة منها شخصياً بل في بعض الأحيان تلجأ الإدارة للاقتراض لتوفير السيولة من أجل توزيع الأرباح على حاملي الأسهم، كذلك من الانتقادات على هذه النظرية أنها تؤثر سلباً على مصالح الدائنين، إذ أثبتت بعض الدراسات أن توزيع الأرباح في حالة العسر المالي تضر الدائنين وتنقل الثروة من الدائنين إلى المالكين حملة الأسهم (عفيفي وآخرون، 2023: 326).

6. **نظرية المتبقي من الأرباح:** إن مضمون هذه النظرية إن المساهمين طالما هم يسعون إلى تعظيم ثروتهم فإنهم لا يمانعون من قيام الشركة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها إذا توفر لديها فرص استثمارية جديدة ومربحة شرط أن يكون معدل العائد على الأرباح المستثمرة داخل الشركة يفوق معدل العائد المطلوب من قبل حملة الأسهم فيما لو تمت عملية استثمار الأرباح الموزعة عليهم خارج الشركة وإن هذه النظرية تشير إلى أن الشركة سوف تغطي كل فرص استثمارية المتاحة لديها من الأرباح المتحققة والمتبقي من الأرباح يتم توزيعه وهذا يعني إن مقدار التوزيع من الأرباح سوف يتباين سنوياً وفقاً لمقدار الأرباح المتحققة وحجم الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة فالتوزيعات لا تخرج عن كونها وسيلة لتوزيع الفائض من الأرباح وإن إجراء أو عدم إجراء توزيعات لا يؤثر على قيمة الشركة (الطائي والعاني، 2018: 482).

7. **نظرية أولوية التمويل:** طبقاً لهذه النظرية تضع الشركات ترتيباً لتوفير الأموال لاستخدامها في تمويل استثماراتها حيث الأرباح المحتجزة في المقام الأول كمصدر داخلي لتمويل الاستثمارات لأنه أقل تكلفة من المصادر الأخرى ثم يأتي الاقتراض في ترتيب الثاني بعده مصدر خارجي للتمويل ثم يأتي إصدار أسهم جديدة في ترتيب الثالث كمصدر للتمويل ومن ثم تفسر هذه النظرية سياسة توزيع الأرباح أن الشركات الأكثر ربحية يكون لديها توزيعات بمعدل أعلى وكذلك الشركات التي لديها معدلات توسع ونمو كبيرة تكون توزيعات الأرباح لديها أقل (عفيفي وآخرون، 2023: 327).

8. **نظرية دور حياة الشركة:** وفقاً لهذه النظرية فإن قدرة الشركة على توليد النقد تتفوق على قدرتها على إيجاد فرص استثمارية مربحة مع نضجها ومن ثم يجب على الشركة في النهاية توزيع أي تدفق نقدي حر على المساهمين كأرباح تتناقض هذه النظرية بشكل حاد مع نظرية الإشارة للأرباح والتي تتنبأ بأن الشركة ستدفع أرباحاً للإشارة إلى السوق بأن نموها وربحيتها قد تحسناً تقرر الشركة سياسة توزيع الأرباح المثلى من خلال العلاقة بين عائدها على حقوق الملكية وتكلفة رأس المال والتي يتم تحديدها من خلال مرحلة دورة حياة الشركة (Baker & Weigand, 2015: 137)، وطبقاً لهذه النظرية فإن سياسة توزيع الأرباح تعد دالة في آجال الشركات ففي حالة ما إذا كانت الشركات تمر بالمرحلة الأولى من دورة حياتها حيث يمكن أن تتوافر أمامها فرص استثمارية مربحة في حين أن حقوق الملكية محدودة وتكلفة مصادر التمويل الخارجية تكون أكبر من تكلفة مصادر التمويل الداخلية فيكون دافع الاحتفاظ بكل النقدية المتاحة لديها في الاستثمار والنمو كبير لذلك يكون من المحتمل أن تدفع توزيعات أقل من الشركات الأكثر نضجاً ففي حالة تزايد نضج الشركة تزداد الأرصدة المجمعة لديها وتقل فرصة النمو وتكلفة مصادر التمويل الخارجية تكون أقل من تكلفة مصادر التمويل الداخلية فيكون دافع الاحتفاظ بكل النقدية المتاحة لديها ضعيف لذلك يكون من المحتمل أن تدفع توزيعات أكبر من الشركات الأقل نضجاً أن نظرية دورة حياة التوزيعات إذ وجدت أن شركة توزع أرباحاً أكبر هي الشركات التي لديها كبير من الأرباح ولديها خيارات وفرص نمو أقل من تلك الشركات التي لا توزع أرباح (عفيفي وآخرون، 2023: 327).

2-4. **خصائص الشركات:** تم في هذه البحث استخدام مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن خصائص الشركات لدراسة أثر بينها وبين جودة الأرباح هناك العديد من الدراسات التي قدمت دلائل وصفيّة على أن الخصائص التشغيلية للشركة مرتبطة بمختلف جوانب جودة الأرباح، (نادر وحيدر، 2015: 155)، (الأتروشي، 2017: 38)، (الشاهد، 2018: 451)، (البامرني، 2020: 52):

أ. **حجم الشركة (Firm Size):** حجم الشركة يعبر عن مدى اتساع أعمالها ومواردها، فالشركات الكبيرة غالباً توزع أرباحاً أكبر، وتتمتع بسمعة أفضل وعلاقات أقوى، لكن قد تلجأ إلى أساليب محاسبية للتأثير على الأرباح. العلاقة بين حجم الشركة وجودة الأرباح قد تكون موجبة أو سالبة بحسب ظروفها.

ب. **الرافعة المالية (Financial Leverage):** تعبر عن نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وتزيد كلما اعتمدت الشركة على التمويل الخارجي. قد تحسن الرقابة وتدفع نحو تقارير مالية دقيقة، لكن ارتفاعها المفرط يزيد المخاطر ويضعف جودة الأرباح نتيجة احتمالية التلاعب.

ج. **الربحية (Profitability):** تمثل قدرة الشركة على تحقيق أرباح تفوق تكاليفها، وتُعد أساس الاستمرارية والنمو. ارتفاع الربحية يعكس غالباً جودة أرباح أعلى، بينما انخفاضها يزيد من احتمال لجوء الشركة لإدارة الأرباح ومن ثم تراجع جودتها.

2-5. جودة الأرباح مفاهيمها وطرق قياسه:

2-5-1. مفهوم جودة الأرباح: تعد جودة الأرباح أساس استدامة الشركات وجذب المستثمرين، إذ تعكس القيمة الجوهرية للشركة (البامرني، 2020: 34)، وقد عُرفت بأنها قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار مستقبلاً، والتعبير بصدق وعدالة عن الأداء الحقيقي وارتباطها بالتدفقات النقدية (السويطي، 2015: 10)، عرفها (كمال، 2023: 54) بأنها مدى واقعية الأرباح وقدرتها على تلبية أهداف مستخدمي القوائم المالية والتنبؤ بالمستقبل دون تدخلات إدارية.

2-6. أهمية جودة الأرباح: زاد الاهتمام بجودة الأرباح بعد الانهيارات المالية العالمية لما لها من دور في تعزيز الثقة بالتقارير المالية، إذ تعكس الأداء السليم للشركة وتعد مدخلاً مهماً لاتخاذ القرارات المالية والاستثمارية. وتستمد أهميتها من كونها أداة لتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وكسب ثقة المستثمرين، (بريك، 2020: 469) و(عبد المقصود، 2022: 12)، كما إنها مؤشر على مصداقية المعلومات واستقرار أسواق رأس المال. انخفاضها يؤدي إلى فقدان الثقة وتراجع أسعار الأسهم. وتزداد أهميتها في الدول النامية لضعف خبرة المستثمرين وانخفاض كفاءة الأسواق وحاجة التنمية إلى استثمارات ضخمة، ويمكن توضيح أهمية وفق ما يأتي (العراقي، 2023: 128)، و(السبيعي وحسن، 2024: 185-186):

أ. غالبية المستثمرين في الدول النامية لا يمتلكون معرفة كافية بتحليل واستخدام جودة الأرباح.
ب. ضعف كفاءة أسواق الأوراق المالية يستدعي توافر معلومات موثوقة تدعم القرارات الرشيدة وتزيد كفاءة السوق.

ج. التنمية الاقتصادية في الدول النامية تحتاج استثمارات ضخمة، مما يتطلب جودة أرباح عالية لتخصيص الموارد بكفاءة وجذب رؤوس الأموال.

2-7. خصائص جودة الأرباح: هناك خصائص رئيسة عدة لجودة الأرباح أهمها خاصية الثبات، وخاصية تمهيد الدخل، وخاصية تحفظ المحاسب، وخاصية مدى ارتباط الأرباح بتدفقات النقدية والمستحقات فيما يأتي يشرح لأهم هذه الخصائص بشيء من التفصيل (السويطي، 2015: 20):

1. **الثبات (Persistence):** يقيس استدامة الأرباح وقدرتها على التنبؤ بالمستقبل، وتكون الأرباح المعتمدة على التدفقات النقدية أكثر ثباتاً وجودة.

2. **التحفظ المحاسبي (Conservativeness):** يقاس بنسبة القيمة الدفترية للموجودات إلى قيمتها السوقية، وكلما زاد التحفظ ارتفعت جودة الأرباح.

3. **التدفقات النقدية والمستحقات (Accruals & Cash Flows):** الأرباح الناتجة عن تدفقات نقدية حقيقية ومستدامة تعد أكثر جودة، بينما المستحقات الاختيارية تمثل مدخلاً للتلاعب.

4. **تمهيد الدخل (Income Smoothing):** تستخدمه الشركات لتقليل تقلب الأرباح وإظهار أداء مستقر، لكنه قد يتحول إلى تلاعب يقلل من جودة الأرباح.

5. **الحيادية (Neutrality):** تعني موضوعية الأرباح وعدم تحيزها لمصلحة طرف معين، ويقاس ذلك بتجنب التلاعب أو الإبلاغ الانتقائي عن الخسائر.

6. **القدرة التنبؤية (Earnings Predictability):** تعكس مدى إمكانية توقع الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية، مما يساعد المستثمرين والدائنين في اتخاذ قرارات رشيدة.

2-8. نماذج قياس جودة الأرباح: لقد تناول الباحثون في مجال جودة الأرباح عدة مقاييس لقياس مستوى جودتها، ويعود اختلاف هذه المقاييس إلى اختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية. ومن

أبرز هذه المقاييس نموذج جونز (1991) الذي يعتمد على بيانات الشركة أو بيانات مقطعية لقطاع معين، ونموذج جونز المعدل (1995) الذي يعد الأكثر دقة بعد استبعاد تأثير المبيعات والذمم المدينة. كما ظهرت نماذج أخرى مثل هيلي (1985) الذي يعتمد على الاستحقاقات الكلية، ودي أنجيلو الذي يقيس التغير في الاستحقاقات بين فترتين، فضلاً عن نموذج الصناعة الذي يقارن استحقاقات الشركة مع متوسط الصناعة. وتشير الدراسات إلى أن نموذج جونز المعدل هو الأدق في قياس إدارة الأرباح وجودتها (السويطي، 2015: 24)، (الشريف، 2017: 31).

أ. Healy (1985)

الفكرة: فصل الاستحقاقات الاختيارية عن غير الاختيارية.
المعادلات:

$$DACT_t = \frac{TA_t}{A_{t-1}}$$

ب. DeAngelo (1986)

الفكرة: الاستحقاقات غير الاختيارية = السنة السابقة.
المعادلات:

$$DACT_t = \frac{(TA_t - TA_{t-1})}{A_{t-1}}$$

ج. Industry Model

الفكرة: يراعي اختلاف الاستحقاقات بين الصناعات.
المعادلة:

$$DAC = TA - NDAC \quad DAC = TA - NDAC$$

د. Jones (1991)

الفكرة: يستخدم الانحدار لتقدير الاستحقاقات غير الاختيارية بناءً على المبيعات والأصول الثابتة.
المعادلة:

$$NDAt = a_1 \left[\frac{1}{At-1} \right] + a_2 \left[\frac{\Delta REVt}{At-1} \right] + a_3 \left[\frac{\Delta PPETt}{At-1} \right]$$

هـ. Modified Jones (1995)

المعادلة:

$$NDAt = a_1 \left[\frac{1}{At-1} \right] + a_2 \left[\frac{\Delta REVt - \Delta RECTt}{At-1} \right] + a_3 \left[\frac{\Delta PPETt}{At-1} \right]$$

المبحث الثالث: الجانب القياسي

يسعى هذا المحور إلى تحقيق أهداف البحث من خلال اختبار فرضياتها من أجل التأكد من صحة هذه الفرضيات من عدمها، من خلال تطبيق عدد من الاختبارات منها تحليل الجذر الوحدة لبيان استقرارية المتغيرات واختبار fixer Panel data لبيان مدى وجود تأثير في متغيرات البحث وبيان مدى ملائمة النموذج المستخدمة واختبار تكامل مشترك (Pedroni) لمعرفة مدى وجود علاقة تأثير طويل الأجل لمتغيرات الدراسة كما يلي:

1-3. اختبار السلاسل الزمنية: تم استخدام اختبار السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة الحالية إذ تعد دراسة السلاسل الزمنية غير مستقرة مهمة في تطبيق الاقتصادي، وذلك باستخدام مختلف اختبارات

جذر الوحدة، إذ يتم توضيح وتحديد درجة استقراريتها باستخدام اختبار (Levin-Lin-chu) وبناء على هذه الاختبارات تعد المتغيرات مستقرة اذا كانت prob أقل من 5(%) وفي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود استقرار للمتغيرات، وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى استقرار المتغيرات في المستوى، ويأخذ (LLC) في الجانب الاثار الثابتة المقطعية والزمنية ويعتبر فرضية وجود عملية جذر الوحدة المشترك ومن ثم ليفترض أن معلمه المتغير أيضاً المبطل لفترة واحدة وتكون متجانسة عبر الشركات (Baltoge, 2005: 240-242) كما في الجدول الآتي:

جدول (2): ملخص نتائج (LLC) استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

القرار	Prob	LLC	الرموز	المتغير
مستقرة عند المستوى	0.0000	-4.45584	Y	جودة الأرباح
مستقرة عند المستوى	0.0171	-2.11805	X1	سياسة توزيع الأرباح
مستقرة عند المستوى	0.0053	-2.55405	X2	مجممل خصائص الشركة
مستقرة عند المستوى	0.0000	-6.77919	X21	حجم الشركة
مستقرة عند المستوى	0.0307	-1.87110	X22	الرافعة المالية
مستقرة عند المستوى	0.0023	-2.83161	X23	ربحية الشركة

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد علي مخرجات Eviews13.

3-2. اختبار العلاقات التأثيرية بين متغيرات البحث:

3-2-1. اختبار علاقة التأثير بين سياسة توزيع الأرباح و جودة الأرباح: من نتائج التحليل في الجدول رقم (3) تبين أن لا يوجد تأثيراً معنوياً لمتغير سياسة توزيع الأرباح في متغير جودة الأرباح وذلك استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.48) وهي أكبر من مستوى المعنوية الافتراضية للدراسة والبالغة (0.05)، ويبين قيمة (Coefficient) أن زيادة سياسة توزيع الأرباح بنسبة (1%) تؤدي زيادة جودة الأرباح بنسبة (0.10)، ويمكن ملاحظة قوة معنوية النموذج عن طريق قيمة $Prob(F)$ المحسوبة البالغة (0.00) وهي أقل من القيمة الافتراضية للدراسة (0.05)، وتظهر النتائج أيضاً أن قيمة (R) تفسر ما نسبة (38%) من التغيرات الحاصلة من سياسة توزيع الأرباح في جودة الأرباح. ويبين الجدول أن الأنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق ما بينه اختبار دربن واتسون (D.W) الذي بلغ (1.29) وهي قيمة قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات، ويمكن أن يرجع سبب ذلك بأن الأخيرة تعتمد بدرجة أكبر على العوامل التشغيلية والإدارية داخل الشركة، مثل السياسات المحاسبية المتبعة، ومدى استقرار الإيرادات، وكفاءة الإدارة المالية، وليس فقط على سياسة توزيع الأرباح. لذلك فإن توزيع الأرباح، وإن كان له تأثير طفيف، إلا أنه لا يُعدّ كافياً لتفسير تغيرات جودة الأرباح بصورة معنوية. وكذلك أن بعض الشركات قد تلجأ إلى سياسة توزيع أرباح مرتفعة لتعويض ضعف جودة أرباحها أو لإرسال إشارات إيجابية للمستثمرين، دون أن تكون هذه التوزيعات مستندة إلى أرباح تشغيلية حقيقية. ومن ثم، فإن سياسة التوزيع لا تُعدّ مؤشراً دقيقاً على جودة الأرباح، مما يفسر ضعف العلاقة الإحصائية بين المتغيرين. بهذا يمكن رفض فرضية الدراسة الرئيسة الأولى، التي تنص على وجود تأثير معنوي بين سياسة توزيع الأرباح وجودة الأرباح.

جدول (3): نتائج تأثير سياسة توزيع الأرباح في جودة الأرباح

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	1.054762	1.486426	0.709596	0.4788
C	5.40E+09	4.97E+09	1.088047	0.2779
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	1.96E+10	R-squared	0.380032	
Mean dependent var	2.03E+09	Adjusted R-squared	0.285901	
S.D. dependent var	2.50E+10	S.E. of regression	2.11E+10	
Akaike info criterion	50.50946	Sum squared resid	8.51E+22	
Schwarz criterion	50.97075	Log likelihood	-5551.295	
Hannan-Quinn criter.	50.69572	F-statistic	4.037258	
Durbin-Watson stat	1.298177	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد علي مخرجات Eviews13

2-2-3. اختبار العلاقة التأثير بين مجمل خصائص الشركة وجودة الأرباح: يلاحظ من الجدول رقم (4) نتائج تحليل العلاقة بين خصائص الشركة (X2) وجودة الأرباح أن المتغير لا يمتلك تأثيراً معنوياً على جودة الأرباح، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (P-value) نحو (0.87)، وهي أعلى من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يشير إلى عدم دلالة إحصائية لهذا المتغير. كما بلغ معامل التأثير (Coefficient) (26.1)، وهو غير دال إحصائياً ومع ذلك فإن النموذج الكلي يتمتع بمعنوية إحصائية مرتفعة، كما يتضح من قيمة F-Statistic البالغة (4.0109)، وقيمة الاحتمالية المرتبطة بها (0.0000)، والتي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد. ويشير ذلك إلى أن النموذج يفسر جزءاً مهماً من التغيرات في جودة الأرباح، وإن لم يكن المتغير (X2) مؤثراً بشكل منفرد، وتشير قيمة معامل التحديد (R) البالغ (0.378) إلى أن النموذج يفسر ما نسبته (37.8%) من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح، وهي نسبة تفسير مقبولة في الدراسات التطبيقية. كما أظهر اختبار دوربن-واتسون البالغ (D.W 1.288) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج، إذ إن القيمة قريبة من (2)، وهي القيمة المثالية، وبذلك يمكن القول إن خصائص الشركة لا تؤثر تأثيراً معنوياً في جودة الأرباح ويمكن أن يرجع سبب ذلك إلى أن هذه الخصائص (مثل حجم الشركة، رافعة مالية، أو ربحية الشركة) لا تؤثر بشكل مباشر على جودة الأرباح، بل تُعد متغيرات عامة قد تتفاعل مع عوامل داخلية أخرى. فجودة الأرباح تُعد مفهوماً محاسبياً يعكس مدى استدامة ودقة الأرباح المسجلة، وهي غالباً ما تتأثر بعوامل تشغيلية أو محاسبية مثل سياسات القياس المحاسبي، مستوى التقديرات، والتلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وليس فقط بخصائص الشركة. كما أن بعض خصائص الشركة قد يكون لها تأثير غير مباشر أو مشروط بعوامل أخرى مثل كفاءة الإدارة، أو مستوى الحوكمة الداخلية، وهو ما لا يُمكن رصده من خلال نموذج مبسط يعتمد على العلاقة المباشرة فقط. لذلك، فإن عدم وجود دلالة إحصائية لمتغير خصائص الشركة لا يُقلل من أهميته، بل يشير إلى

ضرورة توسيع النموذج بإدخال متغيرات تكميلية أخرى قد تُظهر الأثر الحقيقي لهذا المتغير في سياق أوسع. ومن ثم، فإن عدم وجود تأثير معنوي في هذا السياق يُعد منطقياً في ضوء طبيعة المتغيرات المدروسة. بهذا يمكن رفض فرضية الدراسة الرئيسية الثانية، التي تنص على وجود تأثير معنوي بين مجمل خصائص الشركة وجودة الأرباح.

جدول (4): نتائج اختبار العلاقة بين مجمل خصائص الشركة وجودة الأرباح

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	26147941	1.52E+08	0.171687	0.8639
C	1.35E+09	4.20E+09	0.321419	0.7482
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	1.96E+10	R-squared	0.378494	
Mean dependent var	2.03E+09	Adjusted R-squared	0.284129	
S.D. dependent var	2.50E+10	S.E. of regression	2.11E+10	
Akaike info criterion	50.51194	Sum squared resid	8.53E+22	
Schwarz criterion	50.97323	Log likelihood	-5551.569	
Hannan-Quinn criter.	50.69820	F-statistic	4.010960	
Durbin-Watson stat	1.288395	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

3-2-3. اختبار العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية وربحية الشركة وجودة الأرباح: يوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل العلاقة بين حجم الشركة، الرافعة المالية، وربحية الشركة من جهة، وجودة الأرباح من جهة أخرى، وجود تفاوت في التأثير بين المتغيرات المستقلة. فقد تبين أن متغير حجم الشركة (X21) يمتلك تأثيراً سالباً معنوياً على جودة الأرباح، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.0400) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، بينما بلغ معامل التأثير نحو (-1.30) مما يشير إلى أنه كلما زاد حجم الشركة، انخفضت جودة الأرباح، وربما يُعزى ذلك إلى تعقيد العمليات المالية في الشركات الكبيرة. كلما كبر حجم الشركة، زادت تعقيداتها التشغيلية والإدارية مما يجعل من السهل إخفاء التلاعب المحاسبي أو إعادة توزيع الأرباح بطرق تؤثر سلباً على جودتها أو قد تكون لدينا مرونة أكبر في استخدام السياسات المحاسبية لتعديل الأرباح الظاهرة وهو ما يقلل جودة الأرباح وبذلك يمكن قبول فرضية الدراسة الفرعية الأولى المنبثقة من فرضية الدراسة الرئيسية الثانية التي تنص وجود علاقة تأثير معنوي بين حجم الشركة وجودة الأرباح في المقابل، أظهرت النتائج أن كل من الرافعة المالية (X22) وربحية الشركة (X23) لا يمتلكان تأثيراً معنوياً على جودة الأرباح، حيث بلغت قيم الاحتمالية (0.7821) و(0.9239) على التوالي، وهي أعلى من المستوى المعتمد، مما يدل على عدم دلالة هذه المتغيرات بشكل منفرد. ويُلاحظ أن النموذج الكلي يتمتع بمعنوية إحصائية قوية، كما يتضح من قيمة F-Statistic (3.936) وقيمة الاحتمالية المرتبطة بها (0.0000). كما يفسر النموذج ما نسبته (39.2%) من التغيرات في جودة الأرباح، ويُعد ذلك مقبولاً في الدراسات التطبيقية. وتشير قيمة اختبار دوربن-واتسون (1.312) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي

جوهري بين المتغيرات. وبذلك يمكن القول: بأن كل من الرافعة المالية وربحية الشركة لا تؤثر تأثيراً معنوياً في جودة الأرباح ويمكن أن يُعزى عدم وجود تأثير معنوي لكل من الرافعة المالية وربحية الشركة على جودة الأرباح إلى أن هذه المتغيرات، رغم أهميتها المالية، لا تُعد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على الأسس المحاسبية أو السياسات المتبعة في تسجيل الأرباح، والتي تُعد المحدد الأساسي لجودة الأرباح فبالنسبة للرافعة المالية، فإن مستوى الديون أو التمويل الخارجي قد لا يكون له تأثير مباشر على جودة الأرباح ما لم يصاحبه ضغوط تؤدي إلى التلاعب بالأرباح أو التقديرات المحاسبية، وهو ما قد لا ينطبق على الشركات عينة الدراسة، أما ربحية الشركة، فقد تكون مرتفعة ولكن ناتجة عن مصادر غير تشغيلية أو غير متكررة، أو عن سياسات تقديرية محاسبية، ومن ثم فإن ارتفاع الربحية لا يترتب عليه بالضرورة ارتفاع في جودة الأرباح. وعليه، فإن عدم دلالة هذين المتغيرين في هذا النموذج قد يشير إلى أن جودة الأرباح تُبنى على معايير أعمق تتعلق بكفاءة الإدارة المالية والشفافية المحاسبية، أكثر من كونها مرتبطة بمؤشرات الأداء الظاهرة مثل الربحية أو الرافعة. بهذا يمكن رفض فرضيات الدراسة الفرعية الثانية والثالثة المنبثقة من فرضية الدراسة الرئيسية الثانية، التي تنص على وجود تأثير معنوي بين الرافعة المالية وربحية الشركة وجودة الأرباح. جدول (5): نتائج اختبار العلاقة بين حجم الشركة والرافعة المالية وربحية الشركة وجودة الأرباح

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X21	-1.30E+10	6.28E+09	-2.068176	0.0400
X22	-19314689	69722536	-0.277022	0.7821
X23	-8356472.	87403149	-0.095608	0.9239
C	1.32E+11	6.34E+10	2.086115	0.0383
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	1.94E+10	R-squared	0.392363	
Mean dependent var	2.03E+09	Adjusted R-squared	0.292698	
S.D. dependent var	2.50E+10	S.E. of regression	2.10E+10	
Akaike info criterion	50.50747	Sum squared resid	8.34E+22	
Schwarz criterion	50.99951	Log likelihood	-5549.075	
Hannan-Quinn criter.	50.70615	F-statistic	3.936813	
Durbin-Watson stat	1.312813	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

3-3. اختبار تكامل مشترك: ويبين الجدول رقم (6) تقدير التكامل المشترك باستخدام أسلوب (Pedroni)؛ لكشف وإثبات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وقد أثبت التحليل وجود دليل يشير إلى وجود تكامل مشترك بين سياسة توزيع الأرباح وجودة الأرباح، كما أظهرت إحصاءات اختبار (Pedroni) أنه من بين (11) اختباراً جزئياً، هناك (9) اختبارات احتمالياتها أقل من (5%)، عليه ترفض فرضية العدم، وتقبل الفرضية البديلة، والتي تثبت وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، ومن ثم وجود علاقة طويلة الأجل بين سياسة توزيع الأرباح وجودة الأرباح، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تتباعد عن بعضها في الأجل الطويل إذ ينظر إلى سلوكها متشابهاً.

جدول (6): نتائج التكامل المشترك بين سياسة توزيع الأرباح وجودة الأرباح

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
				Weighted	
		Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic		-0.671915	0.7492	-1.254019	0.8951
Panel rho-Statistic		-6.356561	0.0000	-6.851521	0.0000
Panel PP-Statistic		-8.800839	0.0000	-9.534409	0.0000
Panel ADF-Statistic		-4.573126	0.0000	-4.726709	0.0000
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
		Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic		-4.596005	0.0000		
Group PP-Statistic		-10.29233	0.0000		
Group ADF-Statistic		-4.349696	0.0000		

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد علي مخرجات Eviews13.

3-3-1. تكامل مشترك بين مجمل خصائص الشركة وجودة الأرباح: للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين مجمل خصائص الشركة وجودة الأرباح، تم استخدام اختبار Pedroni للتكامل المشترك، الذي يناسب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وقد أظهرت نتائج الاختبار أن من بين (11) اختبارات جزئية هناك (8) اختبارات قد بلغت مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05)، وعليه، تم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، والقبول بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغير مجمل خصائص الشركة (X2) ومتغير جودة الأرباح (Y) وتشير هذه النتائج إلى وجود ارتباط هيكلي مستقر بين المتغيرين على المدى الطويل، مما يعزز أهمية إدراج خصائص الشركة ضمن النماذج التفسيرية لجودة الأرباح، رغم أن العلاقة لم تكن معنوية في المدى القصير ضمن نماذج الانحدار.

جدول (7): تكامل مشترك بين مجمل خصائص الشركة وجودة الأرباح

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
				Weighted	
		Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic		-0.780095	0.7823	-1.464601	0.9285
Panel rho-Statistic		-3.224340	0.0006	-5.936376	0.0000
Panel PP-Statistic		-4.587838	0.0000	-8.757858	0.0000
Panel ADF-Statistic		-1.479093	0.0696	-4.374948	0.0000
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
		Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic		-3.733067	0.0001		
Group PP-Statistic		-8.960081	0.0000		
Group ADF-Statistic		-3.735381	0.0001		

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد علي مخرجات Eviews13.

3-3-2. تكامل مشترك بين حجم الشركة والرافعة المالية وربحية الشركة وجودة الأرباح: تحليل اختبار التكامل المشترك (Pedroni) بين حجم الشركة، الرافعة المالية، وربحية الشركة وجودة الأرباح تم استخدام اختبار Pedroni للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات حجم الشركة (X21)، الرافعة المالية (X22)، وربحية الشركة (X23)، ومتغير جودة الأرباح (Y). أظهرت نتائج الاختبار تبايناً في مستوى الدلالة بين مؤشرات الاختبار المختلفة؛ إذ بين من ضمن (11) اختبارات جزئية هناك (5). اختبارات مستوى دلالة أقل من (5%) وبناءً على ذلك، يمكن القول بوجود علاقة طويلة الأجل بين حجم الشركة، الرافعة المالية، وربحية الشركة وجودة الأرباح، مما يشير إلى استقرار العلاقة الهيكلية بين هذه المتغيرات على المدى الطويل.

جدول (8): تكامل مشترك بين حجم الشركة والرافعة المالية وربحية الشركة وجودة الأرباح

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)					
				Weighted	
		Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic		-2.276089	0.9886	-2.308875	0.9895
Panel rho-Statistic		0.826201	0.7957	-0.215760	0.4146
Panel PP-Statistic		-2.630759	0.0043	-6.572952	0.0000
Panel ADF-Statistic		0.155382	0.5617	-2.760045	0.0029
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
		Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic		1.298864	0.9030		
Group PP-Statistic		-8.948716	0.0000		
Group ADF-Statistic		-2.264901	0.0118		

المصدر: إعداد الباحثات بالاعتماد على مخرجات Eviews13.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

أ. استنتاجات الجانب النظري:

1. من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بسياسة توزيع الأرباح تبين أن هذه السياسة تمثل أداة أساسية تستخدمها الشركات للتواصل مع المستثمرين بشأن الأداء المالي للشركة ومستوى الأرباح المستقبلية، إذ تؤثر بشكل مباشر على جودة الأرباح، كما تعكس قدرة الإدارة على تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالأرباح لإعادة الاستثمار ودفع التوزيعات النقدية للمساهمين.
2. من خلال الجانب النظري، تبين أن توزيع الأرباح ليس مجرد عملية مالية، بل يعد مؤشراً على جودة الأرباح ونجاح الإدارة في إدارة الموارد المالية، إذ تشير توزيعات الأرباح المرتفعة إلى قدرة الشركة على تحقيق أرباح مستقبلية، في حين يشير انخفاض التوزيعات إلى احتمالية ضعف الأرباح المستقبلية وانخفاض ثقة المستثمرين.
3. تبين أن خصائص الشركة مثل حجم الشركة ورافعتها المالية وربحياتها تلعب دوراً محورياً في تحديد سياسة توزيع الأرباح، فالشركات الكبيرة غالباً ما تتمتع بقدرة أكبر على دفع توزيعات مستقرة، بينما

الشركات ذات الرافعة المالية العالية قد تواجه قيوداً على توزيع الأرباح لضمان الوفاء بالالتزامات تجاه المقرضين.

ب. استنتاجات جانب التحليل الإحصائي:

1. بينت نتائج تحليل الانحدار أن سياسة توزيع الأرباح لا تؤثر تأثيراً معنوياً على جودة الأرباح في المدى القصير، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.48، أكبر من مستوى المعنوية 0.05، مما يشير إلى أن جودة الأرباح تتأثر بعوامل داخلية وإدارية أكثر من سياسة التوزيع نفسها.
2. أظهر تحليل الانحدار أن مجمل خصائص الشركة (حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية) لا يمتلك تأثيراً معنوياً على جودة الأرباح في المدى القصير، إذ بلغت قيمة الدلالة الاحتمالية 0.87، مع ذلك النموذج الكلي يتمتع بمعنوية إحصائية، ما يشير إلى أهمية هذه المتغيرات ضمن السياق العام للنموذج رغم عدم تأثيرها المباشر.
3. بينت النتائج أن حجم الشركة له تأثير سلبي معنوي على جودة الأرباح، إذ كلما زاد حجم الشركة انخفضت جودة الأرباح، ويُعزى ذلك لتعقيد العمليات المالية والإدارية في الشركات الكبيرة، مما يزيد من احتمال التلاعب المحاسبي أو تعديل الأرباح.
4. أظهرت النتائج أن كل من الرافعة المالية وربحية الشركة لا يمتلكان تأثيراً معنوياً على جودة الأرباح، ما يدل على أن هذه المؤشرات، رغم أهميتها المالية، لا تؤثر مباشرة على السياسات المحاسبية التي تحدد جودة الأرباح.
5. من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك (Pedroni) بين سياسة توزيع الأرباح وجودة الأرباح أظهرت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، مما يدل على استقرار سلوك هذه المتغيرات على المدى الطويل رغم عدم وجود تأثير معنوي قصير المدى.
6. أظهر اختبار التكامل المشترك أيضاً أن مجمل خصائص الشركة يرتبط ارتباطاً طويل الأجل بجودة الأرباح، بما في ذلك حجم الشركة، الرافعة المالية، والربحية، مما يعكس أهمية هذه الخصائص في التحليل طويل الأجل.
7. بشكل عام، النتائج تشير إلى أن التحليل قصير المدى قد لا يكشف عن الأثر الكامل لمتغيرات سياسة التوزيع وخصائص الشركة على جودة الأرباح، بينما يظهر تأثيرها والطويل الأجل من خلال اختبار التكامل المشترك.

ثانياً. المقترحات:

1. ضرورة أن تعتمد الشركات الصناعية العراقية سياسات توزيع أرباح واضحة وشفافة، تراعي التوازن بين التوسع الاستثماري والتوزيع النقدي، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصائص الشركة.
2. أهمية استقرار سياسات التوزيعات على المدى الطويل بما يعزز ثقة المستثمرين، مع ضبط مستويات الرافعة المالية ورفع الكفاءة التشغيلية قبل التوسع في التوزيعات النقدية.
3. تشجيع الشركات ذات الفرص الاستثمارية الكبيرة على تبني سياسة احتفاظ جزئي بالأرباح لإعادة استثمارها، مقابل اعتماد الشركات محدودة النمو سياسات توزيعات أعلى لزيادة جاذبية أسهمها.
4. دعم الشركات الصغيرة وذات الربحية المنخفضة عبر تبني توزيعات معتدلة، إلى جانب توفير حوافز حكومية وفرص تمويلية تُمكنها من تحسين استقرارها المالي والإنتاجي.
5. تعزيز جودة الأرباح من خلال الاعتماد على مقاييس موضوعية مثل (الثبات، التدفقات النقدية، الحيادية) وتطوير السياسات المحاسبية ونظم الرقابة والحوكمة.

6. التركيز على تطوير حجم الشركة بعدها العامل الأكثر تأثيراً على جودة الأرباح مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

7. مراعاة العوامل الاقتصادية الكلية (مثل أسعار النفط والاستقرار السياسي) عند صياغة سياسات التوزيع، لما لها من أثر مباشر في استدامة هذه السياسات.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق والنشرات الرسمية:

1. التقارير السنوية للبيانات الشركات عينة البحث (2007-2023).

2. موقع سوق العراق الأوراق المالية <http://www.isx-iq.net>

3. النشرات الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي (2007-2023).

ب. الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. الاتروشي، دلير سليم علي، (2017)، دور هيكل الملكية في ممارسات إدارة الأرباح في ضوء الشفافية وفق متغيرات الرقابة -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق.

2. البامرني، بسام احمد عبدالله، (2020)، تحديد نمط استخدام إدارة العوائد ونوعيتها وأثرهما في صناعة القرار الاستثماري الرأسمالي -دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية المساهمة، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق.

3. السويطي، سميح محمد، (2015)، العلاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.

4. الشريف، مرمر احمد، (2017)، جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصات الفلسطينية والأردنية- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.

5. شمس الدين، بن ناصر، (2022)، أثر سياسة توزيع الأرباح على سعر الاسهم للمؤسسات المدرجة في البورصة – دراسة حالة بورصة عمان لسنة 2020، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمه، الجزائر.

6. عدمان، فائزة، (2017)، سياسة توزيع الأرباح وأثرها على القيمة السوقية لأسهم المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة-دراسة قياسية لأسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2005-2013 باستخدام نماذج بائل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

7. عيسى، بدروني، (2017)، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

8. الكلوت، سامر حمدي محمد، (2014)، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح –دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.
9. كمال، رونك نصر الدين، 2023، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة في جودة الأرباح – دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2018-2021، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق.

ج. البحوث العلمية

1. بريك، دعاء احمد سعيد فارس، (2020)، دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم- دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مجلد 2، العدد 3.
2. حسين، هاشم حسن، (2008)، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17.
3. دادن، محمد عبدالوهاب وبديدة، حورية، (2012)، تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسات المسعرة – حالة المؤشر CACA40 خلال الفترة ما بين 2007-2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، مجلد 10، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
4. زرقون، محمد، (2010)، أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة – دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة.
5. السبيعي، عبدالله منصور وحسن، محمد فيصل، (2024)، أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالية على جودة الأرباح – بالتطبيق على قطاع المواد الاساسية بالسوق المالية السعودية، مجلة العربية للإدارة، مجلد 44، العدد 5.
6. السيد، نهلة محمد، (2024)، انعكاس مشاركة المرأة في مجالس الإدارة ولجانها على جودة الأرباح –دراسة تطبيقية، مجلة العربية للإدارة، مجلد 44، العدد 4.
7. الشاهد، ريم محمود، (2018)، أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح –دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 3.
8. الطائي، بشرى فاضل والعاني، حافظ طه علي، (2018)، تأثير سياسة التوزيعات على جودة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 104.
9. عبد المقصود، أسامة السيد، (2022)، أثر تبني محاسبة الاستدامة على تحسين جودة الأرباح المحاسبية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد 3.

10. العراقي، السيد السعيد، (2023)، أثر تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد 1.
 11. عفيفي، أشرف السعيد احمد السيد وسليمان، عبده محمد عبده وعبدالرحمن، وليد محمد محمد السيد، (2023)، أثر استخدام الضرائب المؤجلة كأسلوب لإدارة الأرباح على العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وقيمة المنشأة-دراسة اختبارية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، مجلد 15، العدد 15.
 12. نادر، نهاد وحيدر، وئام محمد، (2015)، العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 37، العدد 3، سورية.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

A. Journals & Researches

1. Sharawi, Hossam Hassan Mahmoud, (2023), How Does Capital Structure Moderate the Relationship Between Dividend Policy and Firm Performance in Egypt, Alexandria Journal of Accounting Research, Vol7, No3.
2. Baker,H.Kent and Weigand, Robert, A.(2015),Corporate Dividend Policy Revisited, Emerald Insight Journal Managerial Finance, Vol 41, No 2.
3. Rochmah, Hidayati Nur & Ardianto, Ardianto, (2020), Catering Dividend: Dividend Premium and Free Cash Flow on Dividend Policy. Cogent Business & Management journal, Vol 7, No1. <https://doi.org/10.1080/23311975.1812927>.

B. Book

1. Baltage, Badih, 2005, Econometrics Analysis of Panel Data, Gohn Wily & sons, 6th Edition. USA.